القسم الأول

أسس الوحدة العربية

~~الأمة والدولة~~

١ — الأمة والدولة : ~~نماذج من الآراء :~~

فى الأمة دراسات عديدة ، لعل أكثرها جدية وعمقاً الدراسات العربية . إذ عندما ثارت المشكلات القومية فى أوربا لم تلبث كثيراً حتى كانت الدول القومية قد قامت فلم يحتج الأمر إلى مزيد من الدراسة والتعمق . أما فى الوطن العربى فلا تزال مشكلة الوحدة القومية قائمة بدون حل ، تمد المثقفين العرب بمادة غنية لتعميق المفاهيم القومية إسهاماً منهم فى معركة الوحدة . غير أن اقتران الدراسات القومية بمعارك الوحدة ، فى أوربا وفى الوطن العربى كليهما ، جرد أغلب تلك الدراسات من الطابع العلمى الذى يقوم على أساس الحيدة الموضوعية .

فعندما كان نضال الألمان فى سبيل وحدتهم القومية محتاجاً إلى تعريف للأمة ، قال فشت : إن الأمة هى جميع الذين يتكلمون لغة واحدة . كان ذلك تعريفاً صالحاً لالغاء إنقسام الألمان إلى دويلات عديدة ، واسترداد مقاطعة الألزاس من فرنسا . وفى الموقف المضاد ، كانت الأمة عند الفرنسى أرنست رينان تكويناً قائماً على « أعمال عظيمة تمت فى الماضى ومشيئة صادقة لعمل أمثالها فى المستقبل » . وكان هذا التعريف كافياً لتحتفظ فرنسا بالألزاس مادامت اللغة ليست مميزاً للأمة . وعندما قال مانشينى « إن الأمة مجتمع طبيعى من البشر يرتبط بعضه ببعض بوحدة الأرض والأصل والعادات واللغة من أجل الاشتراك

فى الحياة والشعور » كان يبرر رغبة الإيطاليين فى الاشتراك فى حياة واحدة . ولما أراد الأمريكيون أن تكون لهم كلمة فى الموضوع أحال روسى ستاجنر الرابطة القومية إلى حالة نفسية مرضية يحاول بها الفرد إسقاط أحلام عظمته على جماعة من الناس ، وجعل منها « عائقاً سيكولوجيا أساسياً فى وجه قيام منظمة للأمن العالمى تنظم العمل الجماعى ضد النعرات المهددة للسلم » ، وكان فى هذا يعبر عن الطفولة القومية فى الولايات المتحدة الأمريكية ويبرر سياستها الخارجية معا .

ثم يشهد القرن التاسع عشر والقرن العشرون محاولة جماعية من الدول الإستعمارية لابتلاع الامبراطورية العثمانية . والامبراطورية العثمانية فى ذلك الوقت تضم قوميات عديدة ، تحكمها دولة الخلافة التى كانت نظاما مشتركا يجمع ولاء المسلمين أيا كانت قومياتهم ، فيلجأ كثير من مفكرى المسلمين (جمال الدين الأفغانى مثلا) وقادة العرب (أحمد عرابى مثلا) إلى الرابطة الاسلامية كحصانة ضد الخطر الاستعمارى الأوربى ، وتصبح الأمة عندهم هى أمة المسلمين .

وخلال الكفاح ضد الاستعمار الأوربى ، ثم التركى ، وبعده ، يعى كثير من العرب وجودهم القومى ، وتتدفق الكتابات فى القومية العربية فى حركة فكرية غنية أسهم فيها أبو خلدون ساطع الحصرى ، ولايزال يسهم ، بأكبر قدر . وتعد آراء الأستاذ الحصرى فى الأمة نموذجا لخط فكرى عربى يبرز فى أغلب الكتب العربية ، كما هو ، أو معدلا قليلا ، ولكنه متميز بخصائصه التى يستمدها — هو أيضا — من أنه فكر فى معركة ساحتها أمة مجزأة . لهذا يتميز بتركيزه على اللغة كعنصر أساسى من عناصر الأمة ، ورفضه أن

تكون الأرض الواحدة عنصراً أساسيا : وقد تولى الأستاذ الحصرى عرض هذا الخط الفكرى فى كتبه العديدة ، كما عرض أغلب النظريات التى قيلت فى الأمة وناقشها ، وعلى ضوء حصيلة من المعرفة بالتاريخ بالغةالخصوبة ، ودافع عنه بحرارة ومقدرة فائقتين . فالأمة عنده مجموعة من الناس يتكلمون لغة واحدة وإن كانوا لا ينتمون إلى أصل واحد لأن « اللغة هى أهم الروابط المعنوية التى تربط الفرد البشرى بغيره من الناس ، لأنها — أولا — رابطة التفاهم بين الناس وثانيا — آلة التفكير عند الفرد ، وثالثا — واسطة نقل الأفكار والمكتسبات من الآباء إلى الأبناء ، ومن الاسلاف إلى الاخلاف . . . وبما أن اللغات تختلف من قوم إلى قوم ، فمن الطبيعى أن مجموع الأفراد الذين يشتركون فى اللغة يتقاربون ويتماثلون ويتعاطفون أكثر من غيرهم فيؤلفون بذلك أمة متميزة عن الأمم الأخرى . . . ويتبين مما تقدم أن اللغة والتاريخ هما العاملان الأصليان اللذان يؤثران أشد التأثير فى تكوين القوميات » . (محاضرات فى نشوء الفكرة القومية) . ثم أضاف فى كتابه (آراء وأحاديث فى الوطنية والقومية) عامل الدين ، « لأن الدين يولد نوعا من الوحدة فى شعور الأفراد الذين ينتمون إليه » ، و « للدين علاقة قوية باللغة . . فاللغة العربية انتشرت بواسطة الدين الاسلامى أكثر مما انتشرت بحكم السياسة والادارة . . . غير أن الرابطة الدينية وحدها لاتكفى » . ثم يرفض أن تكون الأرض الواحدة مميزاً للأمة فيقول : « انى لا أنكر أن الأمة — مثل جميع أنواع الجماعات البشرية — تعيش على الأرض ولكننى أنكر أن الأرض تميز الأمم بعضها عن بعض » (حول القومية العربية) . فالرقعة الجغرافية لا يمكن أن تعتبر من المقومات الأساسية للأمة . والذين يذكرون الأرض المشتركة خلال تعريفهم للأمة يفعلون ذلك لأنهم لا يميزون الأمة عن الدولة .

فالأرض الواحدة ليست عنصراً من عناصر تكوين الأمة وإن كانت ضرورة أساسية للدولة (ماهى القومية) .

بهذا قطع الأستاذ الحصرى ، ومن ذهب مذهبه ،العلاقة بين الأمة الواحدة أو الدولة الواحدة ، وأصبح كل الجهدالذى بذله غير كاف للاجابة عن السؤال المطروح ، إلا أن تكون إجابة نافية .

تلك نماذج مما قيل فى الأمة ، يكفى لمعرفة مدى خلوها من أسس البحث العلمى ، أن نلاحظ أنها تصلح لتعريف الأمة ، كما تصلح لتعريف الأسرة ، أو العشيرة ، أو القبيلة ، أو القرية ، أو الاقليم . فوحدة اللغة ، ووحدة الدين ، ووحدة المشاعر، ووحدة الإرادة .. الخ ، متوافرة فى تكوين القبيلة وفى تكوين الإقليم ، وعلى هديها يمكن أن تكون إمارة موناكو أمة كما يمكن أن نقول أن إيطاليا أمة . وعندما يكون المقياس صالحاً لتفسير ظواهر إجتماعية مختلفة يكون غير صالح لتفسير الاختلاف بين الظواهر . ومرجع هذا القصور إنها آراء ونظريات مؤسسة على ملاحظة خصائص بعض المجتمعات القائمة بعد افتراض أنها أمم مكتملة التكوين . ففيها مصادرة على المطلوب . وحتى لوصح أن المجتمعات التى كانت مصدر الملاحظة والاستنتاج أمم ، فإن ما قيل هو وصف « للأمم » وليس تفسيراً لوجودها . وقد تكون أغلب العناصر التى قيلت قائمة فى كل الأمم ، أو فى بعضها ، غير أن هذا لايجدى شيئاً ما لم نعرف لماذا تكون الأمم ، دون غيرها ، على هذا الوجه الذى وصفوه .

لذلك تعجز كل تلك النظريات ، والآراء ، عن تحديد العلاقة بين الأمة

(التى وصفتها) وبين وحدتها السياسية . وطبقا لها جميعاً ، ليس ثمة ما يمنع من أن تضم الدولة الواحدة أمما عديدة ، كما ليس ثمة ما يمنع من أن تقوم فى الأمة الواحدة دول متعددة . وأقصى ما يمكن أن يبرر الوحدة السياسية طبقا للاراء التى تدخل وحدة الشعور القومى أو الإرادة فى عناصر الأمة هى "إرادة" الشعب فى الوحدة . وتلك ضرورة غير موضوعية لابد من أن يستفتى فيها الناس ولو فى ظل التجزئة . وقد تحتاج الوحدة — بعدئذ — إلى أن يستفتى فيها الناس من حين إلى حين للتأكد من "إرادتهم" فى استمرار الوحدة ، أو العودة إلى "الانفصال" .

٣ — محاولة جديدة :

وإذا كان التيار الفكرى السائد فى الكتابات العربية ، محصوراً فى جمع الملاحظات عن الأمم ، ثم استنتاج خصائص الأمة منها استنتاجا "منطقيا" ، إلا أن ثمة محاولات جادة لفهم الأمة والقومية والوحدة فهما أكثر عمقا وأكثر علمية . ولعل من أبرز تلك المحاولات ما بذله ويبذله الزميل الأستاذ عبد الله الريماوى . ففى كتب ثلاثة أخرجها فى السنين القليلة الأخيرة (المنطق الثورى للحركة القومية العربية الحديثة ، والقومية والوحدة ، والحركة العربية الواحدة) كان يحاول أن يرسى قواعد منهج فى البحث وأن يطبقه على الواقع العربى . وتتجه المحاولة إلى الجمع بين المنهج الواقعى والمنهج التحليلى المقارن ، والمنهج التاريخى جمعا « يعى مقتضيات المناهج الثلاثة الواردة أنفا لنتجنب فيه — المتاعب والمخاطر التى ينطوى عليها الإقتصار على أى منها وإهمال الآخر » . (القومية والوحدة) . ويبدو أن الزميل قد انهى محاولته إلى غاياتها فى مؤلفه

الرابع ، فأوضح أن « النهج العلمى فى اكتشاف منطق التاريخ يقتضى : أولا — الوقوف عند الظاهرة المنطلق لدراستها بالملاحظة والتحليل والاستقراء .. ثانياً — السير مع هذه الظاهرة المنطلق لملاحظة التطور والتغيير الذى يصيبها عبر الزمان ... ثالثاً — الإقدام على تحليل حركة التطور والتغيير هذه من أجل استقراء عوامل الدفع لها واتجاهها وسننها » (البيان القومى الثورى) . وقد انتهى من دراسة التاريخ على ضوء منهجه إلى أن المجتمعات الإنسانية تتجه عن طريق التفاعل إلى مرتبة متميزة منها هو « المجتمع القومى أو الأمة » وأصبحت الأمة عنده « جماعة من البشر تكونت تاريخياً ، محددة ومستقرة ، تمتلك المقومات التالية جميعاً : اللغة الواحدة . الوطن الواحد . التراث المشترك الذى يتبلور فى تكوين نفسى مشترك يبدو فى طابع حضارى واحد وثقافة مشتركة . الحياة الإقتصادية المشتركة » (البيان القومى الثورى) . فالأمة تعتبر — كما يؤكد استقراء التاريخ — الطور المستقر للمجتمعات الإنسانية . عندئذ يمكن القول بأن ثمة ضرورة تاريخية تتجه بالمجتمعات إلى أن تكون أمما . فان تكونت استقرت . ثم يؤكد استقراء التاريخ أيضاً سمة ثالثة تضاف إلى النشوء والإستقرار هى ما يسميه « سنة النزوع القومى » ويعنى به « نزوع الأمة — كل أمة — إلى أن تكون دولتها القومية الشاملة الواحدة ، وهى حقيقة موضوعية ديناميكية ، تتكون مع تكون الأمة وقوميتها ، فتحرك إرادتها ، وتؤثر فى فعالياتها وعلاقاتها القومية ، كما تؤثر فى فعالياتها وعلاقاتها مع غيرها من الأمم أو الشعوب » و « ليس من سبيل على أو موضوعى لإنكار سنة النزوع القومى كسنة يؤكدها استقراء التاريخ ماضيه وحاضره منذ نشوء الأمم وبصدد كل أمة » . « فلسنا نجد أمة تتكون إلا وتقيم —

بنزوعها القومى — دولتها القومية الواحدة فى الوقت نفسه أو تناضل من أجل إقامتها ... "ولسنا نجد كذلك أمة تكونت فقامت دولتها القومية إلا وبقيت هذه الأمة — بنزوعها القومى — تحاول الحفاظ على هذه الدولة فى وجه جميع محاولات القضاء عليها أو تمزيقها . فاذا حدث أن قضت على الدولة القومية للأمة — أية أمة — أو مزقتها عوامل ومصالح وقوى داخلية أو أجنبية ، فان الأمة ، إذا لم تندثر أو تنصهر ، كانت تستمر دوما فى تأكيد سنة "النزوع القومى ، بنضال متواصل من أجل إستعادة دولتها القومية الواحدة". (البيان القومى الثورى) .

وعندما يصل الأستاذ الريماوى إلى هذه العلاقة "الضرورية" التاريخية بين الأمة ودولتها الواحدة ، يكون قد تجمع له الضوء الكافى للكشف عن "الوحدة العربية" كغاية ومضمون وأسلوب وثورة ، فيطهرها بحسم مما يحاول أن يختلط بها ، أو يختفى وراءها من اتجاهات أممية أو اقليمية أو انتهازية . ويقدم بهذا شيئاً يستحق تماما أن يبذل الجهد فى قراءته وتلمس أبعاده الفكرية ونتائجه الحركية .

وتكاد صلابة المنطق فى الجزء "التطبيقى" أن تكون إغراء بقبول المنطلق المنهجى . والواقع أن التطبيق العربى كما جاء فى "البيان القومى الثورى" يستمد صلابته من قيامه على أساس "ضرورة" الوحدة السياسية للأمة الواحدة . غير أن الأمر كله يتوقف على التسليم بسلامة المنهج الذى استخدمه الأستاذ الريماوى للوصول إلى هذه الضرورة .

٣ — الماركسية والقومية :

فى مواجهة هـــذه الاجتهادات (القومية) ، يجتهد الماركسيون إجتهاداً لاقومياً قائماً على المنهج الماركسى فى البحث والاجتهاد . أو (الجدلية المادية). والجدلية المادية تحـــدد للناس مواقفهم وبواعثهم وغاياتهم طبقاً للمـكان الذى يشغلونه من علاقات إنتاج الحياة المادية . قال ماركس : (إن أســلوب إنتاج الحياة المادية يحـكم حركة الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية بوجه عام . ليس وعى الناس هو الذى يحدد وجودهم ، بل العـكس ، إن وجودهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم) (نقد الاقتصاد السياسى) . على هذا الأساس قسم ماركس وانجلز المجتمعات إلى طبقات وانتهيا إلى الجملة الأولى من الوثيقة الشيوعية الأولى التى أصـــدراها سنة ١٨٤٨ : (إن تاريخ كل المجتمعــات هو تاريخ الصراع الطبقى) . ثم قالا : (إن العمال لاوطن لهم) (البيان الشيوعى) . وبهــذا كانت الماركسية (لاقومية) منـــذ مولدها ، وبحكم أساسها الفـكرى ذاته . لم يكن معنى هـــذا أن ماركس وانجلز يجهلان الرابطة القومية ، ولـكنهما كانا يعتبرانها رابطة غـــير سليمة وغير علمية . وكان تركيزهما على الرابطة (الطبقية) كرابطة سوية وعلمية ادانة للرابطة القومية . لهذا كان التفوق الماركسى — وعيا ونضالا — عند ماركس وانجلز مقترناً بالتحرر من القومية . وعلى هذا قالا عن الشيوعيين — طليعة الطبقة العاملة — أنهم (يتميزون عن باقى الطبقة العامـــلة بميزتين : الأولى ، أنهم خــــلال الصراع الطبقى الذى تخوضه الطبقة العاملة فى أمة ما يركزون على أولوية مصالح الطبقة العاملة فى جميع أنحاء العالم دون اعتبار للقومية ...) (البيان الشيوعى) . ومن هنا لم ير انجلز أية أهمية للأمة البولندية وحركتها القومية إلا أنها محرك لثورة الفلاحين فى روسيا (رسالته إل ماركس

فى ٢٣ مايو ١٨٥١) ، وأكد ماركس أنه كان يكافح قومية مازينى (رائد الوحدة الإيطالية) وأنه « كلما دار الحديث عن السياسة الدولية فإنه يتكلم عن الدول وليس عن القوميات » (رسالته إلى انجلز فى ٤ نوفمبر ١٨٦٤) .

وقد فرضت النظرية نفسها على الماركسيين الأوائل فى كل تجربة قومية . فعندما انعقد مؤتمر الماركسيين سنة ١٨٩٦ ، وقف هيكر — ممثل الماركسيين البولنديين — مطالباً المؤتمر بإصدار قرار بتأييد استقلال بولندا عن روسيا القيصرية . ورفض المؤتمر طلبه . وكان المؤتمرون ماركسيين حقاً .

هذه السمة « اللاقومية » التى طبعت الماركسية ، وضعت الماركسيين والنظرية ذاتها فى مأزق . فالروابط القومية موجودة فى الواقع . والأمم تملأ الأرض ، وهى ظواهر اجتماعية مستقرة . والنظرية « العلمية » لا تعنى تجاهل الظواهر كما يقول الماركسيون أنفسهم . وقد ابتكرت لهم نظريتهم الرابطة الطبقية بديلا عن الرابطة القومية ، والولاء الطبقى بديلا عن الولاء القومى ، ولكنها لم تقدم لهم حلا لمشكلة الانتماء القومى . لماذا كانت الأمم وكيف الفكاك من الرابطة القومية . إكتفت بادانتها والدعوة إلى غيرها ، وكان ذلك محاولة « مثالية » تماماً للافلات من الواقع ، قد تنجح فكريا — لأنها مثالية — ولكنها تنكشف عند أول اصطدام لها بالواقع . وقد كان .

٥ — اللينينية والوحدة :

ففى الاتحاد السوفييتى وجد لينين نفسه وجهاً لوجه أمام « المسألة القومية » كما يسمونها . فقد كان الاتحاد السوفييتى — ولا يزال — مكونا من أمم عديدة ، أكبرها وأقواها الأمة الروسية . وكان لابد من أن يتعرض لينين

للأمة ، والدولة ، وعلاقتهما . فلما لم يجد في منهجه العلمي ما يسعفه لجأ إلى المنهج التاريخي محاولا شرح نشأة الدولة القومية على وجه يؤكد إدانتها ، إتساقا مع الموقف الماركسي فنسبها إلى الرأسمالية . قال : " إن عهد انتصار الرأسمالية على الإقطاع انتصاراً نهائياً قد اقترن في كل أنحاء العالم بحركات قومية . ولتلك الحركات القومية أساس اقتصادي هو أن الانتصار التام للانتاج التجاري كان يقتضي إستيلاء البورجوازية على السوق الداخلي ، وكان ذلك يستلزم اتحاد البلاد التي يتكلم سكانها لغة واحدة لتكوين دولة واحدة . . . ولذلك نجد أن تكوين الدولة القومية التي تتضمن متطلبات الرأسمالية العصرية في أحسن صورها ، صار النزع الخاص بكل حركة قومية " .

واضح أن لينين لم يقل رأيا في " الأمة " بل أدان الدولة القومية (أو الوحدة كما نسميها نحن العرب) ، إذ أحالها خطة بورجوازية رأسمالية غايتها خلق سوق واحد والاستيلاء عليه . لم يقل لينين — على الأقل — لماذا ، عندما أراد البورجوازيون تنفيذ خطتهم الخبيثة ، وجدوا " بلاداً تتكلم سكانها لغة واحدة " . كيف حدث أن تميزت تلك البلاد عن غيرها بلغتها على الأقل . وكيف حدث أن وجد البوجوازيون قوميات " جاهزة " ليقيموا عليها دولا .

ثم إن هذا كله لم يجد لينين شيئاً — ولا يجدي غيره — أمام الأمم التي لم تتكون فيها دولا قومية . إما لأن أمماً أخرى قد ابتلعتها كما فعلت " روسيا العظمى " ، وإما أن " البورجوازية الرأسمالية الاستعمارية " تحتلها فتحول البورجوازية هنا دون قيام الدولة القومية بدلا من أن تقيمها . إتهام البورجوازية هنا لا يجدي ، مع أن هنا وهناك أمماً تناضل من أجل دولتها القومية . فما الحل ؟

هنا لانجد الماركسية المادية العلمية ، بل نجد اللينينية العملية الانتهازية — نجد التكتيك اللينيني الذكى ملخصاً فى : تأييد القومية ثم استغلالها للقضاء عليها . وقد رسم لينين خيوط هذا الأسلوب سنة ١٩١٤ ، فى رده على المعترضين على تضمين برنامج الماركسيين الروس مبدأ « حق الأمم فى تقرير مصيرها » . كان المعترضون يستندون إلى ما كتبته روزا لوكسمبرج الماركسية البولندية سنة ١٩٠٨ دفاعا « ضد » استقلال بولندا عن روسيا القيصرية . كانت روزا لوكسمبرج تجادل على أسس ماركسية لاقومية خالصة . واستغل المعارضون ماقالته فوضعوا لينين أمام أحد أمرين : إما أن يكون ماركسياً لاقومياً فيخسر تأييد القوميات المضطهدة فى روسيا . وإما أن يكون قومياً غير ماركسى فيتمسك بحق تلك الأمم فى تقرير مصيرها ويكسب الثورة . وقد خرج لينين من المأزق بالقاعدة التى يتبعها الماركسيون اللينينيون حتى اليوم فى مقال طويل عن (حق الأمم فى تقرير مصيرها) قال فيه : « إن البورجوازية التى تظهر ، طبعاً ، بمظهر القائد فى بداية أية حركة قومية تقول أن كل مايدعم الأمانى القومية قابل للتحقيق . ولكن سياسة الطبقة العاملة فى المسألة القومية (كما هى فى المسائل الأخرى) تساند البورجوازية إلى مدى محدود فقط ، ولاتتفق أبداً مع السياسة البورجوازية . إن الطبقة العاملة تؤيد البورجوازية فى سبيل توفير السلام القومى ، وذلك لتوفير المساواة فى الحقوق وبذلك تخلق أفضل الظروف للصراع الطبقى . وعلى هذا ، وبعكس النشاط البوجوازى على وجه التحديد ، تقدم الطبقة العاملة معاونتها فى المسألة القومية. فالطبقة العاملة تؤيد البورجوازية تأييداً مشروطاً فقط » . غير أنه حتى هذا التأييد المشروط لايعنى قبول الرابطة القومية منطلقاً للنضال ، والوحدة غاية له . قال لينين : « بينما تعترف الطبقة العاملة بالمساواة فى الحقوق بين الدول القومية ، تقدر أكثر من هذا ، وتضع

فوق هذا كله ، الرابطة بين الطبقات العاملة فى الأمم كلها . وتقيم أى مطلب قومى ، وأى استقلال قومى ، من زاوية الصراع الطبقى للعمال ". فإذا كان النضال القومى متجاوزاً مصالح العمال كطبقة ، " فسيكون الأجراء مستقلين. ويتطلب نجاح الصراع ضد الاستغلال أن تتحرر الطبقة العاملة من القومية ".

هذه هى اللينينية فى المسألة القومية . محتفظة بأساسها اللاقومى الماركسى ، مضيفة إليه كيفية استغلال الحركات القومية " لخلق أفضل الظروف للصراع الطبقى "، ثم تحرير الطبقة العاملة من القومية والعودة بهم إلى الرابطة الأصيلة بين " الطبقات العاملة فى الأمم كلها " حيث يستمد أى مطلب قومى — حتى الاستقلال — قيمته من مدى ملاءمته للصراع الطبقى .

٥ — الستالينية والأمة :

ثم جاء ستالين ، وحاول أن يصبغ الماركسية — اللينينية صبغة نظرية ، فتصدى لتعريف الأمة فقال : " انها جماعة محدودة من الناس تكونت تاريخياً ، ذات لغة وأرض وحياة اقتصادية مشتركة وتكوين نفسى مشترك يتجسد فى ثقافة مشتركة " وهو تعريف لا بأس فيه لولا أن ستالين قد أضاف " ليست الأمة مقولة تاريخية فحسب بل هى مقولة تاريخية خاصة بمرحلة تاريخية محدودة هى مرحلة تكوين الرأسمالية . . . فإن عملية تصفية الإقطاع ونمو الرأسمالية هى فى الوقت ذاته عملية تكوين الناس فى أمم " (الماركسية والمسألة القومية) . وهكذا بعد أن كان لينين يكتفى بإدانة الدولة القومية قانعاً بمنع القوميات فى الاتحاد السوفييتى من التطلع إلى الاستقلال ، نقل عنه ستالين ما قال بعد أن صرفه إلى " الأمة " ذاتها فأصبحت تكويناً بورجوازيا . وبهذا المنطق سحق ستالين الأمم فى الاتحاد السوفييتى .

٦ — الماركسيون المحدثون :

ثم أن جاء المحدثون من الماركسيين — أعداء الستالينية — عادوا إلى التكتيك اللينيني ، فقال ٣٩ عالماً ومفكراً منهم اشتركوا فى إخراج كتاب واحد : « ينتمى العمال إلى قوميات مختلفة وأجناس مختلفة ، ولكن إنتماءهم الأول يظل إلى الطبقة العاملة . وهذا تحدده وحدة مصالحهم الأممية ، وأغراضهم ونظريتهم ، التى تتولى الصدارة لينزاح ما دونها من أوجه الاختلاف إلى الوراء وإذ يتحقق العمال الواعون سياسياً من أن النضال القومى والانعزال القومى يضران المصالح الأممية للطبقة العاملة ، يحاربون كل أنواع التمييز القومى » (أسس الماركسية اللينينية) . أما كيف يكون النضال القومى ضاراً بمصالح الطبقة العاملة ، فذلك — كما قالوا — لأن : « خطر القومية الأول يكمن فى أنها تلهى العمال عن الصراع ضد عدوهم الطبقى . لقد تضافر الزمان والرجعية البورجوازية على تخطيط مؤقت لعرقلة الصراع الطبقى للطبقة العاملة بإشعال المشاعر القومية . هذا بالاضافة إلى أن إنتشار الأفكار القومية والشوفانية يؤدى إلى تفكك وحدة الطبقة العاملة ، ويضر روابط التضامن الأممى . ومالم تحارب القومية والشوفانية فإنها ستضعف حتما حركة الطبقة العاملة » . كيف يتصرف الشيوعيون — إذن — فى الأمم التى تناضل من أجل وحدتها السياسية ؟ — قال أفاناسييف (سنة ١٩٦٢) : بينما يؤيد الحزب الماركسى صراع الشعوب المضطهدة فى سبيل التحرر يحاول أن يحرر العمال من تأثير القومية البورجوازية ، لأنها لاتتفق مع الوحدة الأممية للطبقة العاملة ، أى النظرية التى تتطلب تضامن العمال فى العالم . الحزب الماركسى يحارب فكرة القومية البورجوازية بالتركيز على دور الصراع الطبقى الحاسم فى أية حركة إجتماعية ، وبالدعوة إلى وحدة

الطبقة العـاملة فى جميع البلاد ، وبهذه الطريقة يدس بالتدريج فـكرة الأممية العالمية فى أدمغة العمال" (الفلسفة الماركسية) .

٧ — الماركسيون والوحدة العربية :

واضح أن الإجابة الماركسية عن السؤال المطروح هو : لاقومية ولاوحدة وقد يمـكن القول بأن ذلك موقف أملاه الواقع السوفييتى حتى لا يتفتت دولا بعدد مايضم من قوميات ، وقد يكون الموقف متغيراً بالنسبة إلى وحدة أمة مجزأة فلننظر إذن فيما قالوا عنا سنة ١٩٦٤ . قالوا :

"فى السنين الأخـيرة برزت شعوب الشرق العربى إلى الصف الأول فى الـكفاح من أجل التحرر القومى ، بقيامهم بهجوم شامل على مواقع الاستعمار . إن كفاح العرب ضد الإستعمار وفى سبيل استقلالهم القومى ذو دلالة دولية بالغة تتجاوز أهمية العرب أنفسهم إلى المصير العام للسياسة الامبريالية والاستعمارية . والواقع أن الشرق الأوسط قد أصبح يلعب دوراً هاماً فى الاستراتيجية الاقتصادية والسياسـية والعسكرية للدول الاستعمارية الـكبرى وخاصة بريطانيـا العظمى والولايات المتحدة الامريكية . فالشرق الأوسط مركز قواعد عسكرية أمريكية وبريطانية عديدة . وهناك أيضاً تحصل الاحتكارات الأجنبية على ملايين الاطنان من الزيت الخـام الرخيص سنوياً أو ما يعادل ربع إنتاج العالم تقريباً . من هنا نفهم أية ضربة أصابت الإستعماريين من كفاح حركة التحرر القومى العربى ، حيث هب العرب ليستردوا استقلالهم وليصبحوا سادة منابع الثروة الطبيعية فى الشرق العربى . كانت تلك الضربة أبعد ما تـكون توقعاً ، إذ أن إرادة الاستعمار الاجنبى والإقطاع المحلى ، الذى يسانده الاستعمار ، قد أبقت الشعوب

العربية فى حالة تخلف إقتصادى شديد ، وأصبحت البلاد التى يسكنونها من أشد مناطق العالم فقراً . وقد ظن الاستعماريون أن الصراع من أجل ضرورات الحياة قد استنفذ طاقة العرب وأن ظروف التخلف الشاملة ستحول بينهم وبين أن يهبوا وأن ينتظموا فى حرب ضد الاستعماريين .

«وقد تبددت تلك الأوهام فى مصر أولا ، حيث وضعت حركة الجيش ، بقيادة ضباط من ذوى العقليات القومية ، نهاية لحكم فاروق وبطانته من أنصار بريطانيا . وقد أممت الجمهورية المصرية قنال السويس ، وحطمت الحصار الذى فرضته عليها الاحتكارات الرأسمالية .. الخ .. الخ .

«أحد مميزات حركة التحرر فى الشرق الأوسط أنها تنمو وتتطور تحت شعار الوحدة العربية . وقد ولدت هذه الفكرة خلال الصراع ضد الاستعماريين وفى سبيل الاستقلال القومى . وقرب هذا الشعوب العربية بعضها من بعض . وكتعبير عن التضامن فى الصراع ضد الاستعمار ، وكشكل للتعاون الأخوى والمساعدة المتبادلة بين الدول العربية ، لعبت وحدتهم دوراً كبيراً فى سبيل كفاحهم من أجل الاستقلال . وفكرة الوحدة مقبولة على وجه خاص لدى جماهير الشعب العاملة ، التى تعانى من الاستغلال الرأسمالى كما تعانى من التخلف الاقتصادى والثقافى . وطالما احتفظ شعار الوحدة بسمته المضادة للاستعمار ، ولم يهدف إلى رفع دول عربية فوق دول أخرى فانه يحظى بتأييد كل القوى التقدمية والديموقراطية .

«غير أن بعض التيارات الرجعية فى العالم العربى ، تحاول أن تجعل من تلك الفكرة الشعبية مطية لأغراضها الخاصة . فالجماعات القومية المتطرفة تحاول أن

تفسر شعار الوحدة كدعوة إلى وحدة الشعوب العربية كلها فوراً حول أقوى الدول العربية بقصد إخضاعهم جميعاً لحكومة واحدة .

" وأنه لمن الواضح أن الوحدة بين الدول مسألة بالغة التعقيد والدقة ، لا تحتمل التسرع أو الضغط ، ولا تنجح إلا إذا تحققت متطلبات موضوعية أولى لحلها .أما الوحدة التى تهدر حق الأمم فى تقرير مصيرها وتفقد بها أمة حتى بعض مكاسبها الإجتماعية وحرياتها السياسية فانها لا يمكن أن تنجح ولا تكون مفيدة ". (أسس الماركسية — اللينينية) .

هذا رأيهم فى الوحدة العربية . ويهمنا أن نبحث عن أساسه العلمى، عندئذ لن نجد سوى اللاقومية الماركسية والانتهازية اللينينية .

لقد أسمونا " عرباً " تمييزاً لنا عن غيرنا . وبعد أن وصلوا بنا إلى الحضيض الاقتصادى حيث " ظن الاستعماريون أن الصراع من أجل ضرورات الحياة قد استنفذ طاقتنا " ، إذا بالجماهير العربية لا تحدد مواقفها ، وبواعثها ، وغاياتها ، طبقاً لمكانها فى أسلوب وعلاقات الإنتاج بل تهب فى حرب ضد الاستعمار غايتها الوحدة ، التى اعترفوا بأنها " مقبولة على وجه خاص لدى جماهير الشعب العاملة " وأن هذا " مميز لحركة التحرر العربى " فعلى أى أساس من " العلم " يريدون للوحدة أن تظل شعاراً فلا تتحقق إرادة الجماهير فتصبح دولة قومية واحدة ؟— يقول الماركسيون إن الجماعات القومية المتطرفة تحاول أن تفسر شعار الوحدة على وجه . . . . يخضع الشعوب العربية كلها لحكومة واحدة ". اذن كيف تكون الوحدة بدون حكومة واحدة . وما الذى يمنع أن يخضع العرب جميعاً — فى ظل الوحدة السياسية — لحكومة واحدة ؟. يجيب الماركسيون بأن الوحدة

تهدر حق الأمم فى تقرير مصيرها . أية أمم ؟ هل هناك أمم عربية عديدة ؟ . . من هم إذن العرب أصحاب « حركة التحرر القومى العربى » ، وكيف تكون حركة تحرر « قومى عربى » بدون أن توجد « القومية العربية » التى تنسب اليها .

هكذا يتخبط الماركسيون فى فهم وتفسير حركة أمة فى « حالة تخلف إقتصادى شديد » ظن المستعمرون أن الجوع قد « استنفد طاقتها » فهبت فى « حركة قومية عربية » كانت أبعد ماتكون توقعا « فبددت أوهام المستعمرين وبرزت إلى « الصف الأول فى الكفاح من أجل التحرر القومى » ، يميزها عن غيرها أنها « تنمو وتتطور تحت شعار الوحدة العربية » المقبولة « على وجه خاص من جماهير الشعب العاملة » .

كل هذا ، بالنسبة إلى الماركسيين عجب غير قابل للفهم ، لأن نظريتهم لا تعرف سوى الطبقية رابطة فى النضال ، وسوى الصراع الطبقى ميدانا له ، وسوى إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج غاية .

وليست غايتنا من كل هذا أن ننتقد الماركسية ، ولكن لنعرف من أمر الماركسيين ما يعرفون : إن نظريتهم لا قومية ولا وحدوية . وهم لا قوميون ولا وحدويون . لا يخفى هذا ولا يستره التكتيك اللينينى مهما كان ذكيا .

٨ — رأى مطروح :

ثمة وجهة نظر عربية مطروحة فى كتاب (أسس الإشتراكية العربية) تحت عنوان « جدل الانسان » . وتنطلق وجهة النظر تلك — كمنهج —

من إضافة الزمان كحد رابع للظواهر والأشياء غير أن مجرد ملاحظة الظاهرة خلال حركتها فى الزمان لا تكفى لفهم تلك الحركة واتجاهها ، لأن الزمان نفسه لايتوقف ، وبمجرد إنقضاء اللحظة الزمنية التى تكون حداً رابعاً للظاهرة ، يستحيل إعادة الظاهرة بحدها الزمنى مرة أخرى . وبهذا يصبح النهجان الواقعى والتاريخى كلاهما غير صالحين لفهم حركة الظواهر لعدم إمكان إثبات محصلتهما إثباتا علمياً بالتجربة والاختبار . لا يبقى إلا الكشف عن قانون هذه الحركة ذاتها . والطريق إلى هذا أن نلاحظ قاعدة حركة (المفرد المشترك) فى الظواهر والأشياء ، فإن ثبت اطراد الحركة على قاعدة واحدة ، اصبحت القاعدة قانونياً حتميا يحكم حركة ذلك الفرد ، بمعنى أنه لايتقدم — خلال الزمان — إلا طبقا له . فاذا رددنا هذا المفرد إلى ما يؤثر فيه ويتأثر به ، أى إلى علاقاته بغيره ، لنلاحظ ذلك التأثير فى القانون الذى اكتشفناه ، تكون حصيلة تلك الملاحظة "ظاهرة" أن أضيف اليها حدها الزمنى أصبحت ظاهرة تاريخية . غير أن الظاهرة وتاريخها يكونان غير مفهومين إلا على ضوء "القانون" الذى اكتشفناه ، إذ عن طريق فهم ما أثر فى حتمية أو تأثر بها ، يمكن فهم الحصيلة "الظاهرة" وتاريخها فى زمان معين .

وقد انتهى الرأى الذى نعرضه — بعد دراسة طويلة — إلى إن المجتمعات الانسانية تنمو وتتطور طبقا لقاعدة حتمية : إدراك المشكلات . حلها . العمل تنفيذاً للحل . وأن أية مجموعة إنسانية لا تتطور إلا على أساس هذه القاعدة وتبعاً لترتيب حركتها : الإدراك فالحل فالعمل . وإن ما يتحقق فعلا يصبح ماضيا غير قابل للالغاء ، ولكنه يحدد المستقبل من حيث هو نقطة إنطلاق اليه ، كما يحدد مضمونه من حيث أن المستقبل حل لمشكلات الماضى .

بالتطبيق لهذا ، اذا نظرنا الى تـكوين المجتمعات ، خلال الزمان ، نجد أنه اذا اجتمع إثنان فانهما يتطوران عن طريق تبادل المعرفة فيعرف كل واحـد منهما كيف نشأت المشكلة المشـتركة بينهما ، وتبـادل الفـكر أى يعرف كل واحد منهما وجهة نظر الآخر فى حل المشكلة ، وتبادل العمل ، أى مساهمة كل منهما فى إشباع حاجتهما المشتركة . والإضافة إلى الاثنين — خلال الزمان — تمد أبعاد المجتمع على مستويات ثلاثة : إمتداد أفقى حيث يتعدد الناس من الفرد إلى الجماعة : وحيث يحمل كل فرد حاجته معه وتتعدد المشكلات الفردية بتعدد الأفراد . وامتداد رأسى يبـدأ بالحاجة الفردية إلى الحاجة الجماعية أو المشتركة . واتجاه إلى المستقبل يكسب المشكلات أولوياتها فى التطبيق . ومع حتمية الحياة الاجتماعية ووحـــدة الظروف بالنسبة إلى كل مجتمع ، لا يكون ثمـــة إلا حل موضوعى واحـد صحيح فى أية لحظة زمنية محددة ، أيا كان نوع المشـكلات : فردية أو جماعية أو مشتركة . تقتضى معرفة هـذا الحل الصحيح وتنفيذه فعلا أى يقتضى تطور المجتمع كـكل ، الاشـتراك فى معرفة المشـكلة . والاشتراك فى وضع الحل . والاشتراك فى تنفيذه . وهو ما بين صـــاحب الرأى بالجدل الاجتماعى . فالجدل الاجتماعى — عنده — قانون حتمى للتطور (حل المشكلات) بمعنى أنه لايمـكن أن تتطور المجتمعات إلا خلاله — وأنه — عن طريقه — فقط — تجد المشـكلات الفردية أو الجماعية حلولها الصحيحة . وكل حل صحيح تنتهى به مشـكلة يعتبر إضـــافة تنمو بها المجتمعات وتتقدم خلال الزمان ، ولا يمـكن إلغـــاؤه .

نشك كثيراً فى أننا استطعنا أن نلخص هـذا الرأى تلخيصاً واضحـاً . ولعله أن يكمل إيضاحاً خلال تجربته فى الاجابة عن السؤال موضـوع البحث :

الأمة وما علاقتها بالدولة . فلننظر على ضوئه كيف نمت المجتمعات وتطورت خلال حركتها فى الزمان عن طريق إدراك المشكلات وحلها وتنفيذ الحل بالعمل.

٩ — كيف تكونت المجتمعات :

قد تكون الرابطة الأولى التى جمعت إثنين هى الاجتماع على حل مشكلة حفظ النوع التى يؤدى حلها إلى أن يضاف إلى الاثنين ثالث فتوجد الأسرة ثم العائلة ثم السلالة ... إلخ تلك وحدة الدم ، تظل قائمة رباطا بين الناس تميزهم عن غيرهم حتى يتجاوز التعدد — على مجرى الزمان — ما يميز الناس بأصلهم الواحد فتتوه الأنساب فى الكثرة . غير أن مجرد اجتماع إثنين ينشىء مشكلة جديدة على كل منهما ، هى التناقض بين اجتماعهما على مشكلة واحدة ، وانفصالها — كل منفرد بذاته — فى الوقت نفسه . وقد حلت تلك المشكلة الأولى بأول إضافة رائعة ابتكرها الانسان ، ونعنى بها اللغة . فعن طريق اللغة أمكن الوصول — بين المتعددين — إلى وحدة الادراك والفكر والعمل لمواجهة المشكلات المشتركة . وباللغة وجد التطور الاجتماعى أداته . فانطلقت كل أسرة تواجه — بمجتمعه — ظروفها المشتركة وتحقق مستقبلها المشترك . ثم يستمر النمو بالتعدد ، وتتعدد المشكلات ، وتتنوع ، بحيث تتجاوز فى اتساعها ومضمونها رابطة الدم التى تصبح عاجزة عن أن تجمع جهد الناس وعملهم لحل المشكلات المشتركة بين الأسر لتحقيق المصير الواحد .

فقد أتى على الإنسان حين من الدهر ، استنفده فى الصراع ضد الظروف الطبيعية المادية للحصول على ما يحفظ به حياته من ناتج الأرض أو الصيد . وكان شكل صراعه متابعة ثمار الطبيعة المتاحة تلقائياً إلى حيث هى ، والاستقرار

المؤقت حيث يجـدها ، إلى أن تنضب فيهجرها إلى مكان آخر من الأرض . كانت الهجرة تغييراً للظروف المادية (الطبيعية) بالانتقال من مكان إلى آخر . وبالهجرة وخلالها إلتقاء بجماعات أخرى تسعى وراء الغاية ذاتها . فيلتقيان على مصـدر إنتاج واحد فيقتتلان عليه وبغلبة أحدهما يدخل مرحلة من التطور بدأت بحـل المشكلة الأولى فيستقر فى الأرض ويبدأ فى مواجهة المشكلات الجديدة التى تطرحها ظروفه الجديدة . فيبتكر فى الأرض التى استقر عليها ما يحـل مشكلات جمع إنتاجها وتخزينه وتوزيعه وحراسته أدوات من فئوس وأدوات ومنازل وحراب ونبال ... إلخ . وإذ يكون هـذا هو الطريق الوحيد للحياة ، يصبح جهـد الأسر والعائلات قاصرا عنها ، فيكون الحل الحتمى أن تتجمع الأسر والسلالات والعشائر — تدريجياً وخلال مواجهة المشكلات نفسها — لتكون قبائل . أى لتكون بكثرتها ومقدرتها أقدر على حـل مشكلات الظروف المشتركة . ويطرح تعدد الأسر فى القبيلة مشكلة جديدة تحلها القبيلة بما تضيفه من نظم وتقاليد وعادات . وقد يتحقق لها النصر فتمجد نصرها على الطبيعة والأعـداء شعرا وغناء وألحانا . . . إلى أن ينضب رزق الأرض فتبدأ مرحلة جديدة من الصراع ضـد الطبيعة بهجرة جـديدة يصاحبها قتال جديد وهكذا كانت الجماعات والقبائل وحدات متماسكة داخلياً مهاجرة مقـاتلة دائماً .

ذاك الطور القبلى من المجتمعات : داخل المجموعة الإنسانية الواحدة ينفرد كل مجتمع وحدة قبلية متميزة عن القبائل الأخرى بأصلها الواحد ولغتها الواحدة ثم بنظمها وتقاليدها وثقافتها القبلية ، ولا يميزها عن غيرها الموقع الذى تعيش فيه ، لتبادل المواقع كراً وفراً خلال الصراع القبلى .

١٠ – كيف تكونت الأمم :

وقد انتهى الطور القبلى أو كاد أن ينتهى . فخلال الهجرة المقاتلة اهتدت بعض الجماعات والقبائل إلى الأرض الخصبة وأودية الأنهار ، فاستأثرت بها حلا للمشكلة التى كانت تعالجها بالهجرة . فلم تعد حركتها خاضعة لما تمنحه الطبيعة تلقائياً ، بل استقرت فى الأرض وابتكرت الزراعة . عندئذ افترق تاريخ الشعوب والمجتمعات ، ولم يعد من الممكن الحديث عن « التاريخ الإنسانى » أو « تاريخ البشرية » بل لابد من تتبع كل جماعة لنعرف تاريخها على ضوء ظروفها الخاصة . فالجماعات القبلية التى استقرت فى منطقة جغرافية محددة خاصة بها دخلت مرحلة تكوين جديدة هى مرحلة تكوين الأمم ، لتتميز بهذا الاستقرار على أرض معلومة وللاستئثار بها عن الطور الذى سبقها (الطور القبلى) . غير أن هذا لايعنى أنها أصبحت أمما . فنحن لانقول أن أية جماعة من الناس لها لغة واحدة وتقيم فى منطقة جغرافية محددة قد أصبحت أمة ، بل ننظر إلى المجتمات خلال تطورها وحركتها التى لاتتوقف من الماضى إلى المستقبل . فالأمة تدخل مرحلة التكوين بالاستقرار ، وبه تحل مشكلة الهجرة ، وتصبح طوراً متقدماً ومتميزاً عن الطور القبلى . ثم تبدأ فى التكوين وتتحدد معالمها خلال مواجهة المشكلات المشتركة والمشاركة فى حلها . وقد تكون أول مشكلة واجهتها الجماعات المستقرة ، المحافظة على هذا الاستقرار ، أى حماية الأرض . فالقبائل لم تستقر كلها فى وقت واحد . بل بينما استقر بعضها ودخل مرحلة التكوين كأمة ظلت الجماعات القبلية الأخرى مهاجرة مقاتلة معاً ، تغزو أطراف الأرض المستقرة فتقيم فيها مختلطة بسكانها الأصليين ، مبتدئين معاً مرحلة من الاستقرار لن تلبث أن تكون منهم أمة واحدة . أو محاولة غزوها

فمنحسرة عن حدودها . وقد يثير الغزاة حروبا مضادة تخرج فيها الجيوش لمطاردة المغيرين والقضاء عليهم وضم مراكز تجمعهم إلى الأرض المستقرة فتمتدحدودها ليشملها جميعاً الاستقرار مقدمة لتكوين أمة . وقد استمرت فترات الغزو القبلي وحروب المطاردة فترات طويلة عوقت تكوين القبائل المستقرة أمما ، وإن كانت قد أسهمت — من ناحية أخرى — فى أن يتجاوز المستقرون رواسب الطور القبلي بالعمل المشترك لحماية الأرض المشتركة فى مواجهة العدو المشترك . وعندما تثبت حدود المنطقة الجغرافية الواحدة مؤذنة بانتهاء الصراع تكون تلك الحدود ذاتها حدوداً لما يليها من أرض عليها جماعات مستقرة . ومن هنا تصبح الجماعات التى تميزت عن القبائل بالاستقرار فى منطقة جغرافية محددة (تميز فى الزمان) متميزة أيضاً عن الجماعات المستقرة على مواقع جغرافية أخرى (تميز فى المكان) .

إلى هنا تكون قد توافرت للجماعة المستقرة (الأمة فى دور التكوين) ، وحدة اللغة ووحدة الأرض (الطبيعة) . غير أن هذا لايميزها عن غيرها من الجماعات المستقرة التى لها — بالضرورة — ذات العناصر . إنما تكون الأمم مميزاتها الخاصة من خلال تكوينها القومى المنطلق من الاستقرار فى منطقة جغرافية معينة . فتفاعل الإنسان مع الطبيعة ينتج حصيلة مادية (إنتاج زراعى ، إنتاج صناعى ، أدوات إنتاج ، أدوات نقل ... إلخ) . وتفاعل الانسان مع المجتمع ينتج حصيلة اجتماعية من النظم والمذاهب والتقاليد والعادات والأخلاق .. إلخ . والنظر إلى هذه الحصيلة من تفاعل الانسان مع الطبيعة والمجتمع نظر إلى مايسمى التاريخ . فإذا أضيف إلى هذا — فى مرحلة التكوين القومى — أن الطبيعة قد تحددت بمنطقة جغرافية معينة ومتميزة عن غيرها ، وان المجتمع قد تحدد بشعب معين ومتميز عن غيره ، كان مؤدى هذا التحديد

— وهو ما نعنيه بالاستقرار — أن حصيلة تفاعل الانسان مع طبيعته الخاصة (وطنه) ومجتمعه الخاص (شعبه) ستكون متميزة فى مضمونها عن غيرها سواء أكانت حصيلة مادية أم حضارية أم ثقافية . تكون كل أمة قد تميزت — خلال تطورها — بتراث حضارى وعقائدى وفكرى مشترك ومتميز عن غيره من أفكار وعقائد وحضارة الأمم الأخرى. تكون كل أمة قد كونت — خلال تطورها — تاريخها الخاص . وتكون بذلك قد اكتملت أمة .

١٢ — وحدة التاريخ ووحدة المصير :

عندما يتم تكوين الأمة يلحق هذا التكوين بالماضى — بفعل الزمان الذى لا يتوقف — ويفلت من إمكانية الإلغاء . ويصبح التطور منطلقاً — حتما — من الوجود القومى — عندئذ يكون لهذا الوجود القومى أثران إيجابيان فى صنع المستقبل : فمن ناحية يحدد نقطة الانطلاق اليه . ومن ناحية أخرى يحدد مضمون البناء الحضارى فى المستقبل ذاته . ذلك أنه أيا كان هذا المضمون ، فلا بد أن يتم عن طريق مواجهة المشكلات التى يطرحها الوجود القومى ، وحلها ، فهو محدد به كما تحدد المشكلة الحل الذى تتطلبه . وبالتالى تكون وحدة التاريخ متضمنة حتما وحدة المصير .

١٣ — الإنتماء القومى :

الإدراك المستقر لوحدة التاريخ وحتمية المصير الواحد ، هو الذى يخلق ذلك الاستقرار النفسى الذى يسمى حبا ، لا يظهر إلا بالاستفزاز المعتدى فاذا هو ثورة جارفة تبدو غير معقولة وهى العقل كله لأنها دفاع عن الوجود ذاته . وعندما لا يكون ثورة ، يكون شعوراً هادئا بالانتماء القومى ، لا يكاد يظهر

تعبيراً أو حركة داخل الأمة ولـكنه تعبير قومى عن وجـود الرابطة القومية عند الذين يعيشون فى أمم أخرى . يشعرون بإنتمائهم إلى أمتهم من غربة الضغط القومى فى الأمم التى يعيشون فيها .

١٣ — الرابطة القومية والروابط الداخلية :

من المهم أن نلاحظ أن تكوين المجتمعات يتم بالنمو والإضافة خلال مواجهة المشكلات وحلها . فكل طور لاحق أكثر من الطور الذى سبقه تقدماً ، لأنه كان حلا حتمياً لمشكلات عجز التكوين السابق عن حلها . بمعنى أنه حقق للانسان من إمكانيات التطور أكثر مما كانت تهيئه له الروابط الاجتماعية السابقة . فهو أكثر مما سبقه شمولا ، فيتضمنه ويكمله ولـكن لا يلغيه . فالمجتمع القبلى — مثلا — لم يلغ الأسر ، بل بقيت أسراً وبطوناً وأفخاذاً تقوم رابطة الدم فيها مميزاً لذوى الدم الواحد ، أضيفت إليها الرابطة القبلية إضافة كانت حلا لمشكلات عجزت الأسر عن حلها ، فتحقق بها لـكل فرد من أية أسرة من إمكانيات التطور أكثر مما كان له وهو محصور فى بنى دمه . كذلك كان المجتمع القومى إضافة إلى المجتمع القبلى تتضمنه وتكمله ولا تلغيه . ففى ظل الرابطة القومية ، بقيت الأسر والعشائر التى أستقرت فأصبحت قرى ، وبقيت القبائل التى استقرت فأصبحت أقاليم ومناطق ، وأضيفت إلى الرابطة العائلية والرابطة المحلية ، الرابطة القومية إضافة كانت حلا لمشكلات عجزت العشائر والقبائل عن حلها ، فتحقق بها لـكل فرد من أية أسرة أو قرية أو إقليم من إمكانيات التطور أكثر مما كان له وهو محصور فى عشيرته أو قبيلته . اللغة الواحدة بقيت لغة واحـدة كما كانت من قبل ، وسيلة مشتركة لتبادل الرأى ، ولـكنها أصبحت أكثر غنى بما أضاف إليها الناس فى المجتمع القومى من معارف وآراء جـديدة طورتها

فتجاوزت لغة الأسر والأقاليم التى بقيت لهجات تشملها اللغة القومية ولا تلغيها. ومثل هذا تحقق إضافة فى العلم والمعرفة والعقائد والمقدرة على العمل ، فكسب به كل فرد من أية أسرة من أى إقليم علماً وثقافة ومقدرة أكثر مما كان له من قبل . وتترتب على هذا نتيجتان لهما أهمية خاصة : أولاهما : أن الرابطة القومية لاتنفى ولاتنقض الروابط الداخلية فى الأمة الواحدة (العائلية والإقليمية) بل تكملها وتغنيها . ثانيتهما : إن محاولة تفتيت الروابط المتقدمة للعودة إلى روابط متخلفة رجعية فاشلة . أما إنها رجعية فلأنها عودة إلى الرابطة العاجزة عن حل المشكلات ، والتى كان عجزها هذا سبباً حتم وجود الرابطة الأكثر شمولا . وأما إنها فاشلة فلأن كل تكوين يلحق بمجرد تمامه بالماضى فلا يمكن إعادته أو إلغاؤه . فمحاولة تفتيت رابطة الأسرة لإحالتها أفراد غرباء محاولة رجعية فاشلة ، قد تثير الصراع بين أفراد الأسرة الواحدة ولكنها لاتستطيع أن تلغى رابطة الدم . وآية هذا أن أحداً لم يختر والديه على هواه . ومحاولة تفتيت الرابطة القبلية لتعود القبائل أسراً محاولة رجعية فاشلة ، قد تثير الصراع بين عشائر القبيلة الواحدة ولكنها لاتستطيع أن تلغى رابطة الأصل الواحد واللغة الواحدة والعادات والتقاليد الواحدة . وآية هذا أن أحداً لم يختر قبيلته على ما أراد . كذلك محاولة تفتيت الأمة لتحيل الأمة قبائل أو أقاليم محاولة فاشلة قد تثير الصراع بين أقاليم الأمة الواحدة ولكنها لا تستطيع أن تلغى الرابطة القومية . وآية هذا أن أحداً لم يختر أمته . فعندما ولد — ولم يكن فى ذلك حرا — كان جزءاً من كل بحكم التاريخ الذى صنع الناس أمماً .

١٤ — الأمة والدولة :

إذا صح قولنا إن المجتمعات تتطور عن طريق النمو والإضافة التى تتحقق

خلال مواجهة المشكلات المشتركة والعمل المشترك تنفيذاً لحلها ، فإن علاقة الأمة بالدولة تصبح واضحة . ولنبدأ من البداية .

كان لا بد لكى تتطور الجماعات الأولى — أى لكى تحل مشكلاتها — من أن يتبادل أفرادها المعرفة بالمشكلات وأن يتبادلوا الرأى فى حلها ، وأن ينظموا جهودهم ويقسموا العمل فيما بينهم تنفيذا لما انتهى إليه رأيهم . كان هذا حتما ، بمعنى أنه لم يكن من الممكن على أى وجه حل المشكلات المشتركة إلا عن طريق تبادل المعرفة وتبادل الرأى وتبادل الجهود . وكان تنظيم هذا كله فى جماعة متعددة الأفراد مشكلة فى ذاته ابتكر الناس لها « جهازاً » تنفيذيا بضع إرادة الجماعة موضع التنفيذ ويردع المتمردين على تلك الإرادة . وبهذا كان ذلك الجهاز حلا حتمياً لإمكان حل المشكلات أى لإمكان التطور . وبذلك وجدت تلك الأداة التى أسميناها أخيراً الدولة . قد يكون ذلك الجهاز الذى يدير وينسق ويردع الوالد فى الأسرة أو الشيخ فى القبيلة أو الكاهن أو الأمير أو الحكومة ، وقد يكون مصدر توليته الأمر فى المجتمع وضعه العائلى كقرينة على عدله ، أو سنه كقرينة على حكمته ، أو شجاعته كقرينة على قوته ، أو إنتخابه من الصفوة أو من الجميع إنتخاباً مباشرا أو غير مباشر ، وقد يسمى نظام حكمه قبلياً أو ملكياً أو جمهورياً ، وقد يطبق من القواعد والنظم ما يسمى إقطاعياً أو رأسمالياً أو إشتراكياً ، وقد يكون أسلوبه فى الردع الطرد من الجماعة أو الاعدام شنقاً . . . الخ غير أن هذا كله لا يغير طبيعته ، إذ أن وجوده بما له من سلطة الادارة والردع هى الحل الحتمى لمشكلة طرحها المجتمع بوجوده ذاته . حتمية حل مشكلات مجتمع واحد من أفراد متعددين . حرية تحقيق مصير واحد فى مواجهة ظروف واحدة ـ حتمية أن تكون أداة العمل وتحقيق المصير واحدة .

من الممكن الآن أن نقول أن رب الأسرة كان جهاز الادارة والردع فى المجتمع العائلى ، وأن شيخ القبيلة كان جهاز الادارة والردع فى المجتمع القبلى وأن الدولة هى جهاز الادارة والردع فى المجتمع القومى . كل مجتمع من هذه الأطوار كانت له وحدة المشكلات ، وكان حل المشكلات ذاتها وتحقيق المصير المشترك ، يقتضى حتما سلطة واحدة لتنفيذ الحل الواحد للمشكلات الواحدة التى طرحتها ظروف واحدة . لم يوجد فى أسرة ربان منفصلان لكل منهما ذات السلطة ، ولم يوجد فى القبيلة شيخان منفصلان لكل منهما الرأى الأخير ، وحيثما وجد هذا أو ذاك تمزقت الأسر والقبائل أفراداً وشيعاً يصارع بعضها بعضاً إلى أن تعود إلى السلطة الواحدة أو تقع فريسة لمن لهم الاداة الواحدة لتنفيذ رأيهم الواحد . لهذا فإن وجود الأمة الواحدة يحتم أن تكون لها الدولة القومية الواحدة لتحقيق المصير الواحد . وفى المصير الواحد حل لمشكلات الكل والأجزاء معاً . فإن وجدت الدول المتعددة فى الأمة الواحدة ، لن تعود قبائل لأن الماضى لا يعود ، ولكن تمزقها أقاليم يصارع بعضها بعضاً إلى أن تعود إلى الوحدة أو تقع فريسة لمن لهم الادارة الواحدة لتنفيذ رأيهم الواحد . ولم يكذب التاريخ هذا أبداً ، فكلما اكتمل نمو الأمة حققت بإرادتها الدولة القومية .

وكما أن الرابطة المتطورة لاتلغى الرابطة السابقة عليها ، بل تشملها وتكملها كذلك كانت السلطة فى علاقتها بما سبقها تاريخياً من سلطات . فقد كانت القيادة الموحدة فى القبيلة إضافة إلى مقدرة أرباب الأسر ورؤساء العشائر ، لم يلغ رئيس القبيلة أرباب الأسر ولكن حمل عنهم عبء حل مشكلاتهم المشتركة مع غيرهم وبقى كل منهم رباً لأسرته . وحقق — بإمكانيات القبيلة

كلها — لكل فرد من أسرهم ما كانوا هم عاجزين عن تحقيقه بامكانياتهم العائلية . كذلك لم تلغ الدولة القومية سلطة الإدارات المحلية ، ولكن حملت عنها عبء حل المشكلات المشتركة بين الاقاليم وبقى لكل إدارة سلطتها المحلية . وحققت — بامكانيات الأمة كلها — لكل فرد من كل إقليم ما كانت الإدارات المحلية عاجزة عن تحقيقه بامكانياتها المحلية . ذلك لأنه كما أن الوجود القومى لا يلغى الروابط المحلية والاقليمية بل يشملها ويكملها إضافة إلى مقدرتها على التطور ويحددها كما يحدد الاجزاء بالكل الواحد .

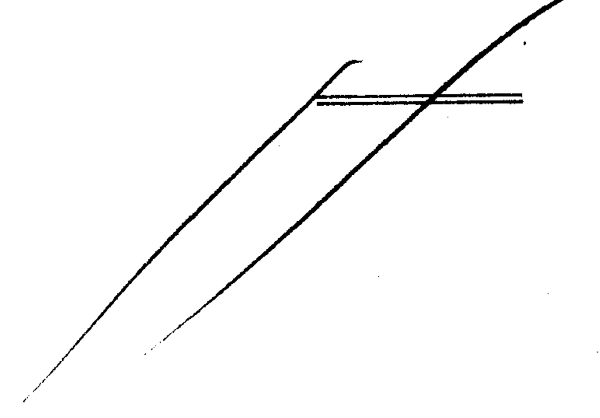
حتم إذن أن تكون للأمة دولة قومية واحدة . . . لتكون قادرة على التطور .

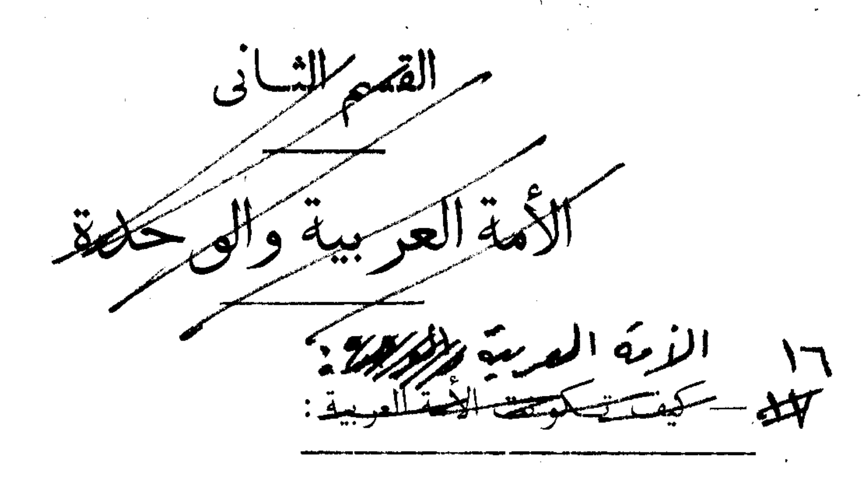
١٥ — الدول اللاقومية :

غير أنه إذا كان وجود الأمة يحتم الوحدة السياسية ، فان اصطناع وحدة سياسية لا يعنى وجود أمة ، لأن اصطناع حل لا يعنى قيام مشكلة . ولا يمكن أن تقوم الدولة الواحدة على غير أساس قومى نتيجة للتطور الحر ، بل لابد أن تكون مفروضة بالحصر الجغرافى أو الحصر السياسى . ومن أمثلة الحصر الجغرافى المجموعات البشرية التى تعيش عادة على الأرض الفاصلة جغرافيا بين أمم متجاورة ، ومنها ما يسمى الأمة السويسرية . ومن أمثلة الحصر السياسى تلك التقسيمات التى فرضها الغالبون بعد الحرب العالمية الأولى ولا يزال بعضها قائماً ، حيث قسمت المجموعات الإنسانية دولاذات حدود سياسية تحصر بينها مجموعات من خليط قومى ، أو تمزق أمة دولا متعددة بحجة « توازن القوى » بين الدول المنتصرة . ومنها تلك المجموعات التى حملها الاستعمار إلى أمريكا وكون منها دولا .

إنها كلها دول مفروضة يختلف أثرها بمدى ملاءمتها للوحدة القومية وإتفاقها مع التطور خلال النمو والإضـــافة . فالدول التى قامت على تجميع قوميات بأكملها فى ظل دولة واحـدة لاتميز بينها ، فتكون بذلك دولة قومية لـكل منها وإن كانت دولة مشتركة ، إن استمر الحصر السياسى قد تصنع القوميات فى كنف الدولة الواحدة تاريخها المشترك وتتحول بهذا إلى أمة واحدة . وهو ما حدث بين الاسكتلنديين والانجليز فى انجلترا وما يحدث حالياً فى الاتحاد السوفييتى وفى اتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية ، كذلك بالنسبة إلى الدول التى حصرت مجموعات من خليط غير متميز قوميا ، فان استمرار الحصر السياسى يخلق تاريخا واحـداً لتلك المجموعات فتصبح به أمة واحدة ، كما يحدث حالياً فى الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا . أما الدول التى قامت على تمزيق أمم تم تكوينها كما حدث فى الأمة العربيـة ، وكما يحدث حاليا فى ألمانيا ، وكوريا فمحاولات رجعية فاشلة للعودة إلى الوراء لابد أن ينتهى بتحطيم الدول المصطنعة ليلتئم الوجود القومى فى ظل الدولة القومية الواحدة . هذا حتما . فلا تؤخذ الدول المصطنعة دليلا ضد حتمية الوحدة السياسية للأمة الواحدة . ولنصبر على التاريخ ، حتى نرى كيف أن استحالة حل المشكلات فى الأمة الواحـدة بغير الوحـدة السياسية سيحتم الوحدة — طريقاً وحيداً — للتطور .

فما ذا لمراقتنا العربية ؟





القسم الثانى

الأمة العربية والوحدة

١٦ الأمة العربية: ~~١٧ — كيف تكونت الأمة العربية :~~

دخلت أمتنا طور التكوين القومى منذ أكثر من خمسة عشر قرنا ، وكان تكويننا القومى متميزا ببداية فميز وجودنا القومى عن كثير من الأمم . ففى خلال أحقاب طويلة من الهجرة والصراع استقرت مجتمعات قبلية متجاورة فى رقعة من الأرض يحصرها من الشمال البحر الابيض المتوسط وجبال طوروس ، ومن الشرق إيران والخليج العربى ، ومن الجنوب المحيط الهندى فهضبة الحبشة فالصحراء الافريقية الكبرى ، ومن الغرب المحيط الاطلسى . وكانت تلك الجماعات القبلية متميزة عن بعضها بما ورثته عن العهد القبلى أى بالأصل الخاص واللغة الخاصة وبتراث خاص من الثقافة والعقائد والتقاليد والطور الحضارى . وعندما استقرت كل منها فى مكانها دخلت مرحلة التكوين القومى . ولو طال بها الاستقرار لتطورت أمما متميزة . غير أن الاستقرار لم يطل باية جماعة منها حتى تتكون أمة ، ولم يطل بها جميعاً حتى تتكون أمما متجاورة . فقد اجتاحتها موجات كاسحة من الغزو الخارجى ، أما من وسط أسيا أو من وسط أفريقيا أو من وسط أوربا . كما أن موجات الهجرة الداخلية — السلمية والمقاتلة — لم تنقطع عابرة بها أو مستقرة فيها . وكانت فترات الغزو تعطل نموها وتعوق تكوينها القومى . وما إن ينحسر الغزاة ، أو يستقروا ، لينشط التكوين

القومى حتى تدهمها — كلها أو بعضها — موجة غازية أخرى . واستمر هـذا الوضع : فترات من الاستقرار فالاضطراب فالغزو فالاحتلال ، تحبس نمو تلك الجماعات عند دور التكوين القومى ، حتى ظهر الإسـلام ثورة دينية وفكرية واجتماعية معـاً .

عندما ظهر الإسلام لم تكن أية جماعة من تلك الجماعات قد تكونت أمة ، وإن كان أغلبها فى طور التكوين . فقد كانت السيطرة الفارسية والرومانية قد عطلت نمو كل الجماعات التى تقيم فى النصف الشمالى من تلك المنطقة الجغرافية . وكانت الجماعات الأخرى فى قلب الجزيرة العربية أو مشـارف صحراء أفريقيا لاتزال فى مرحلة قبلية متخلفة . وقد بدأ المسلمون بناء تاريخهم من أكثر البقاع تحرراً من السيطرة الأجنبية أى أكثرها قابلية للتطور والنمو . وقد وفر الإسلام للمجتمعات القبلية المستقرة فى وسط الجزيرة العربية ، رابطة مشتركة تجاوزت بها التمييز القبلى ، وتميز بها المسلمون عن غيرهم من قبائلهم أو من القبائل الأخرى . وجمعت مشكلة نشر الدعوة المسلمين جميعاً فاندفعوا إلى ما جاورهم من قبائل وأقاليم وأمم . وكلما دخلت جماعة أو مجتمع أو أمة فى الإسـلام ، بدأت تاريخها بالإسلام بداية جديدة . غير أن الإسلام لم يلغ ماصنعه التاريخ من قبله بل طوره إلى مستقبل أكثر غنى وأكثر خصوبة وأكثر تقدما . وعندما توقف المد الاسلامى كان قد ضم إليه مجتمعات مختلفة فى درجة تطور تكوينها الاجتماعى . كانت منها أمم أدركها الاسـلام وهى مكتملة التكوين مثل فارس ، وكانت من بينها جماعات ومجتمعات لاتزال فى طور التكوين لم تستو أمما ، وقد كان أثر الاسلام بالنسبة إلى كل من تلك المجتمعات مختلفاً .

فالأمم التى أدركها الاسلام وقد اكتمل وجودها القومى كان الاسلام بالنسبة إليها إضافة أغنت تركيبها الداخلى وأمدتها بإمكانيات جديدة لمزيد من التطور ، ولكنه لم يلغ قوميتها فظلت أمماً مسلمة . أما المجتمعات التى أدركها الاسلام وهى فى طور التكوين القومى لم تصبح أمماً بعد ، فقد أكمل الاسلام تكوينها أمة . لم يكن الاسلام بالنسبة إليها عقيدة فحسب ، ولا إضافة إلى مقدرتها على التطور فقط ، بل كان قبل هذا ، وفوق هذا ، عنصراً من عناصر تكوينها القومى . كان جزءاً من وجودها ذاته . تحققت لها به وحدة الأرض ، ثم أخذت عنه لغتها الواحدة ، وصنعت فى ظله تاريخها الواحد ، فأصبحت بهذا كله أمة عربية واحدة .

بتلك البداية تميزت الأمة العربية عن الأمم الأخرى داخل العالم الاسلامى الواحد. تميزت بلغة القرآن عن الأمة الفارسية والأمة التركية والأمة الأفغانية ..إلخ حتى عندما كان الاسلام يشملها جميعاً فى دولة واحدة . وتميزت بوحدة الأرض التى امتدت إلى حدود فارس وحدود تركيا وحدود أسبانيا وحصرتها الصحراء والبحار من الجهات الأخرى ، حتى عندما كانت تلك الأرض ومعها فارس وتركيا وأسبانيا والصحراء ذاتها أجزاء من دار الاسلام . وصنعت من أرضها ، وبلغتها ، أنماطاً من الفكر والمذاهب والتقاليد والحضارة ، كانت تراثاً عربياً خالصاً حتى عندما كان الاسلام يطبع حضارتها وحضارات قومية أخرى بطابع إسلامى مميز . وسنرى أثر هذا عندما تتفكك دولة المسلمين فيسفر العالم الاسلامى عن تلك الأمم التى دخلها إضافة إلى وجودها القومى ، وهى كما كانت أمماً متميزة وإن كانت مسلمة ، ولكنه يسفر عن تلك الجماعات

والمجتمعات التى دخلها وهى فى طور التكوين القومى ، وقد اكتملت فى ظله أمة عربية واحـــدة .

بدأ الاسلام عقيدة تجمع المسلمين ، ولكنه عندما دخل عنصراً فى التركيب القومى للأمة العربية أصبح نوعا من الحيـاة ، أسهم فى بنائها المسلمون وغير المسلمين فكانت لهم تاريخاً واحـداً ، وكانوا بها أمة واحدة . فنحن العرب — مثـلا — أياً كانت عقائدنا الدينية لم نعرف فى تاريخنا أزمة الحرية التى عرفتها أوربا فى القرون الوسطى . لم نحتج إلى فلاسفة من أمثال روسو ليضعوا لنا نظريات تبرر أن الناس متسـاوون أمام القانون ، ولم نقض قرونا لنعترف للنساء بحق الملكية . ولم نخض حروبا لنكسب الحريات السياسية والمدنية . لم تعوزنا يوما الحجة لندين الاستبداد . لقد كنا نخضع للاستبداد عاجزين عن مقاومته ، متربصين به ، وكنا نعرف أنه استبداد وكان المستبدون أنفسهم يعرفون . ونحن العرب — مثلا آخر — لم نعرف قط نظام الاقطاع الذى عرفته أوربا . كانت لدينا ملكيات كبيرة من الأرض تمكن أصحابها من الاستبداد الذى يخالف القانون والعرف والتقاليد والعقيدة السائدة . كنا نعرفها — حيث وجدت فى تاريخنا — مصدراً للعدوان المادى وكان المعتدون أنفسهم يعرفون. ولم يكن الاقطاع فى أوربا مجرد ملكيات كبيرة من الأرض ، بل كان نظاما من الحقوق المشروعة التى يمارسها أمراء الاقطاع فى مواجهة تابعيهم . كان الاقطاع سيادة يدعمها القانون وتؤيدها التقاليد والعقائد وتطبقها الأخلاق وقد يتغنى بها الفن قصيداً وألحانا . ولما لم نعرف الاقطاع نظاما لم نعرف البورجوازية ثورة . فالبورجوازية كانت « الطبقة الوسطه » بين الاقطاعيين والفلاحين التى قادت ثورة التحرر من عبودية النظام الاقطاعى الأوربى ، وكان خروج

البورجوازيين على سيادة الاقطاعيين ثورة لأنها كانت تحطيما لاطار شرعى من النظم والقيم والتقاليد . أما الذين كافحوا ويكافحون استبداد كبار الملاك فى أمتنا فانهم لا يحطمون حقوقا مشروعة ، بل يدفعون عن أنفسهم وعن غيرهم اعتداءا غير مشروع . انهم حماة الحرية ولكنهم ليسوا بورجوازيين . كذلك ملأنا العلم كشفا عن أسرار الطبيعة المادية وأرسينا كثيراً من قوانين تحول المادة ولم ننزلق إلى القيم المادية الأوربية التى سادت فى القرن الثامن عشر . وملأنا الفكر فلسفة واجتماعا ولم ننزلق إلى القيم الفردية التى سادت أوربا فى القرن التاسع عشر . وملأنا الحياة أخوة وتضامنا ولم ننزلق إلى القيم الجماعية التى سادت أوربا فى القرن العشرين وملأنا الأرض حضارة ولم ننزلق إلى القيم الإستعمارية التى سادت أوربا وتسودها إلى حين . . إلخ .

كنا محصنين ضد الانزلاق بحكم تكويننا القومى . فقد قضينا معا أكثر من ثلاثة عشر قرنا نحيا الحياة ونصنعها كل يوم ، فى أرضنا وحيث كنا فى الأرض ، فى ظل الفكر والثقافة والقيم الاسلامية الكامنة فى تكويننا ذاته . . . حتى عندما عبرنا — معا — مرحلة الصراع الداخلى الذى يصاحب بداية التكوين القومى ، كان الصراع عربيا خالصا ، دار بين الرواسب القبلية والنزوع القومى العربى ، واتخذ موضوعه الاستئثار بالسلطة فى الدولة الواحدة . ولقد انتقلت به الدولة من المدينة إلى دمشق إلى بغداد إلى القاهرة ، وقامت أكثر من عاصمه واحدة فى وقت واحد ، إلا أن كل عاصمة من تلك كانت تعصم العرب جميعا أو تحاول هذا أوتدعيه ، ولكنها لاترتضى — فى أى حال — أن تكون دولة اقليمية . كان ذلك صراع الماضى والمستقبل فى طور تكوين الأمة العربية . ولم يكن صراعا بين أمم يغزو بعضها بعضا . لقد كان الأمويون

والعباسيون والحمدانيون والأيوبيون والفاطميون . . . إلخ أحزابا من العرب ولم يكونوا أمما فى الأمة الواحدة . لهـذا كان الصراع مقصورا على العرب تعبيرا عن مشـكلة تطورهم القومى ، ولم يتجاوزهم إلى الأمم الأخرى فى دولة المسلمين . لم يكن فيه طرف من المسلمين فى إيران أو أفغانستان أو تركيا أو الهند ... إلخ . فلما أرادت الأمـــة التركية أن تصل إلى الخلافة كان عليها أن تغزو الأمة العربية — بمن فيها من مسلمين وغير مسلمين غزوا داميا. وبينما كانت الجيوش التركية متميزة بانتمائها القومى لاتخفيه راية الاسلام ، كان ضحاياها فى كل مكان من الخليج إلى المحيط عربا متميزين بعروبتهم ولو كانوا غير مسلمين .

١٧ ١٨ — الأمة العربية والدولة القومية :

عنـدما أصبح العرب أمة واحدة فى ظل الإسلام ، كانت لهم به دولتهم القومية الواحدة . ولا يمكن فهم هذا إلا على ضوء نظرية الشريعة الإسلامية فى الدولة . فالدولة فى الإسلام دولة المسلمين جميعاً . وحتى عندما تضم دولة المسلمين قوميات مختلفة فان كل أمة منها تجد فى الدولة دولتها القومية ، وإن كانت دولة مشتركة . لم يكن وجود الخلافة فى الحجاز يعنى أن دولة الحجاز تملك سـلطة ما على مصر ، وإنما كان الحجاز ومصر كلاهما يخضعان لدولة مشــتركة هى دولة كل منهما فى الوقت نفسه . كذلك كانت الخلافة دولة العرب والفرس معا ، لم تفقد أى من الأمتين — فى ظل الاســلام — دولتها القومية . ذلك حكم الشريعة المطهرة تماما من الاســتعلاء والاستغلال والتعصب والاستعمار . وإذا كانت الدولة قد قسمت الأرض إلى إدارات منها المقصور على مدينة واحدة ومنها ما يضم إقليما كاملا ، فلم يكن ذلك خلقاً لدول عربية داخــل الدولة

الواحـدة . حتى المتمردون والثائرون من حكام الاقاليم وولاتها ، والطامعون منهم والطامحون ، كانت ثوراتهم وتمردهم وطموحهم يدور داخـــل الدولة الواحدة ولو أدى إلى القتال للاستيلاء على السلطة المركزية . كان تقسيما إداريا فى دولة واحدة تضم قوميات عدة . ولم يحدث قط — منذ الفتح الاسلامى حتى الاحتلال الأوربى — إن احتاج عربى إلى إذن من أحد لينتقل ويعيش ويتملك ويتاجر ويتعلم ويثور ، أيان شـــاء من الخليج إلى المحيط . كان يسعى أيان يسعى على أرض أمته فى حدود دولته .

غير أن الأمر لم يلبث كثيراً حتى انقلب — فى النصف الأول من القرن التاسع عشر — من دولة المسلمين إلى دولة الترك . فاستغل الترك دولة الخلافة فى بناء مستقبل الأمة التركية من إمكانيات الأمة العربية ، وإفتداء بقاءهم كأمة بأجزاء من الوطن العربى . فعندما تعرضت دولة المسلمين للغزو الاستعمارى الأوربى ، أثبت موقف الخلافة أنها دولة تركيـة متآمرة مع الأمم الأخرى من أوربا المستعمرة ضد الأمة العربية . عندئذ — فقط وبعد قرون طويلة — فقد العرب دولتهم القوميـــة . فبينما كان الاسطول العربى من الجزائر محتشداً فى فافارين حيث دمر وهو يدافع عن الدولة الواحـدة ، انتهزت فرنسا الفرصـة واحتلت الجزائر سـنة ١٨٣٠ ولم تفعل الخلافة شيئا مضحيـة بإقليم عربى للمحافظة على الوجود التركى . كذلك لم تفعل الخلافة شـيئا عنـدما حاصرت فرنسا قصر السباسى فى تونس سـنة ١٨٨١ لتفرض عليـه معاهـدة تمهـد بهـا لاحتلال تونس العربية . وفى ذلك العام أيضـا تآمرت الخلافة التركية مع الاستعمار الانجليزى ضـد ثورة « أولاد العرب » فى مصر وتم إحتلالها سنة ١٨٨٢ . ولما قضى الامر قبل الاتراك مشاركة الانجليز فى إدارة السودان العربى

سنة ١٨٩٩ . ومن قبل هذا إحتلت انجلترا الشواطىء العربية على الخليج وفى الجنوب بسلسلة من المعاهدات فرضت أولا على أمير لحج وعدن سنة ١٨٠٢ ثم أمير البحرين ١٨٠٤ ثم أمير . . . . إلى أخر الامراء والمشايخ والسلاطين الذين نثرت بهم انجلترا إحتلالها على طول شاطىء الجزيرة العربية . هـذا فى الوقت الذى كانت فيه انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وروسيا تخوض الحروب معا ، وضد بعضها البعض ، لتستقل الأمم الأوربية فى البلقان من الاحتلال التركى ، ثم يعقدون الاتفاقات معاً للابقاء على وحدة الأمة التركية . وبينما كانت الخلافة فى تركيا تدير سياستها على أسس قومية تركية خالصـــة ، كان المستعمرون الأوربيون يعقدون الاتفاقات فيما بينهم قسمة للوطن العربى . فى اتفاق ١٩٠٢ تحتل فرنسا مراكش مقابل أن تحتل إيطاليا ليبيا . وفى اتفـاق ١٩٠٤ تحتل انجلترا مصر مقابل أن يحتل فرنسا المغرب . ويوم أن أصبح احتلال إقليم عربى شرطاً ومقابلا لاحتلال إقليم عربى آخر ، قدم التاريخ أكثر الأدلة مرارة على وحدة المصـير . وقد تحقق المصـير الواحد فى مراكش سنة ١٩١١ وفى ليبيا سنة ١٩١٢ وأعلن رسمياً فى مصر سنة ١٩١٤ .

كان كل ذلك كافياً ، وأكثر من كاف ، ليـــدور الصراع فى قلب الامبراطورية العثمانية المتداعية على أسس قومية . فى معركة الوجود القومى أمة العرب وقد فقدت دولتها القوميـة ، ضد أمة الترك ودولتها القومية . وعندما طرحت تركيا دستور الإسلام وأصـدرت دستور ١٩٠٨ بدأت حركة تتريك العرب وأصبح الصراع على الوجود القومى بين الأمتين سـافراً . وكان طبيعياً عندما دخلت تركيا حرب المستعمرين الأولى (١٩١٤—١٩١٨) أن يحدد العرب موقفهم على ضوء غايتهم القومية فى الاستقلال والوحدة ، فقامت الثورة العربية

سنة ١٩١٦ ضد الأتراك على اتفاق مع أعدائهم أن يكون للعرب الاستقلال بعد النصر . وانهزمت تركيا وانتصرت الثورة العربية . أما العدو التركى الذى انهزم فقد بقيت له وحدته . وأما الحليف العربى الذى انتصر فقد مزقوه إرباً . كذلك كان الاستعمار الأوربى يخشى الأمة العربية ولا يضيق بالأمة التركية أو أمم البلقان . كنا نحن الضحية المقصودة منذ البداية . وكنا لقمة سائغة منذ أن فقدنا دولتنا القومية . وأكمل مصطفى كمال الشوط فألغى الحروف العربية واستعار الحروف اللاتينية . وأكمل المستعمرون الشوط فجمعوا نفاية الرجعيين فى أممهم ودفعوهم إسفينا فى قلب الوطن العربى باسم اسرائيل .

كذلك كنا دولا فى أمة واحدة ، تحدياً من التاريخ لكل الإقليميين . أن أحداً منهم لا يستطيع — مهما بلغ به التبجح — أن يضع اصبعه على خريطة « دولته » ويقول : أنا خططت حدودها . فقد رسمت حدود الدول المتعددة على أرض الوطن العربى الواحد ، فى غيبة الدولة القومية الواحدة ، تنفيذاً لإرادة المستعمرين وقهراً لإرادة العرب .

~~١٨ — المنطلق القومى :~~

لسنا ، إذن ، مجتمعات قبلية متجاورة فى دور التكوين القومى ، تحتاج إلى « التعاون » وفتح مجالات التفاعل ، وتوحيد الصفوف أو الأهداف ليساعد هذا على تكويننا أمة ، ثم ننتظر إلى أن يتم التكوين لتكون لنا الوحدة السياسية . ذلك طور تجاوزناه منذ أكثر من ألف سنة . ولسنا دولا قومية متعددة تريد أن تقيم بينها اتحاداً كونفدرالياً أو فيدرالياً ، حتى يستفتى الناس فى كل دولة منها فيما إذا كانوا يرغبون أو لا يرغبون فى الوحدة أو الاتحاد . ولسنا كتلة إقليمية تريد أن تنسق مصالحها الاقتصادية والسياسية فلابد من أن

تتقارب الرءوس وتتضامن مع الحكومات وتعقد الاتفاقات وتوضع شروط ذلك التنسيق حتى لا تطغى مصالح قوم على قوم . ولسنا حلفاء فى معركة ضد الاستعمار أو ضد الصهيونية فلابد من أن يسهم كل حليف بقدر معلوم من المال أو من الجند . ولسنا كيانات غريبة ينبغى أن يحذر كل منها من التدخل فى شئون الآخرين .

إنما نحن أمة واحدة سلبها الاستعمار — بقوة السلاح — دولتها القومية الواحدة ومزقها دولا عدة .

ذلك هو المنطلق القومى .

١٨

— حتمية الوحدة :

إن كوننا أمة واحدة يعنى أن مشكلاتنا واحدة وإمكانيات حلها واحدة ، ولا تحل إلا بجهد واحد . ذلك ماعرفنا أسسه من قبل . وعرفنا أيضا أن وحدة المشكلات والحلول والعمل ، تحتم وحدة السلطة فيها . لتعرف المشكلات على حقيقتها ولتعرف أسلم الحلول ، وليمكن حشد الجهود وتنظيمها وقيادتها فى عمل واحد ، يتحقق به — لكل واحد من الأمة — حل مشكلاته الفردية أياً كان نوعها . ومؤدى هذه الحتمية أن ليس ثمة طريق آخر لحل مشكلات الأجزاء والكل معاً إلا الوحدة السياسية . أما التجزئة المفروضة ، فإنها جهد فاشل ، لا تستطيع أن تمحو ما صنعه التاريخ وتحيل الرابطة القومية إلى رابطة إقليمية ، ولكنها تثير الصراع بين الأجزاء فى سبيل الوحدة إلى أن تتحقق حتما . وأثرها الوحيد أن تستنفد من الجهد فى الصراع ضد الاقليمية ما كان يجب أن ينصرف إلى بناء المستقبل ، فتحبس نمو الأمة وتبقى مشكلاتها معلقة

إلى أن تتم الوحدة ، فتقوم عندئذ — وليس قبل هذا — امكانيات بناء حياة أفضل فى الأجزاء وفى الكل معا . فالتجزئه — إذن — ليست حائلا دون الوحدة ، فإن الوحدة لا بد من أن تتم حتما ولا بد التجزئة من أن تزول . ولكن التجزئة معوق للتطور . ولا يزال على العربى فى كل مكان أن يثور ليتحرر الجزء الذى يعيش فيه . ثم يثور لتتحرر الاجزاء الاخرى ثم يثور لتحقيق الوحدة ، قبل أن تتاح الفرصة لجهوده الخلاقة لتنصرف إلى بناء الحياة نفسها . التجزئة إبقاء على أسباب التخلف وتعطيل للتطور ، لهذا فهى رجعية ، ولكنها وإن كانت تضيع أحقابا وتبدد جهوداً وتهدر دماء ، فإنها لن تحول دون الوحدة فهى جهد فاشل . كذلك قلنا أن محاوله تفتيت الروابط المتقدمة للعودة إلى الروابط التى سبقتها جهد رجعى فاشل .

١٩ ٢٢ — المشكلات الغايات :

إذا كانت هذه الحتمية فى حاجة إلى تدليل من الواقع ، فلنحدد مشكلاتنا وغاياتنا ، ولننظر فيما إذا كان من الممكن أن تحل المشكلات وتتحقق الغايات بغير دولة الوحدة .

أننا أمة واحدة مستعمرة بعض أجزائها ، وممزقة دولا ، أدى هذا وذاك إلى أن أصبحت متخلفة اقتصاديا مع أن فيها من الإمكانيات الطبيعية والبشرية ما يكفى لتحقيق الرخاء بدون استغلال . فلنأخذ الرخاء والحرية غاية متفقا عليها يتطلع إليها كل عربى فى أى جزء وليسمى من يريد الرخاء مع الحرية : اشتراكية أو تقدم اجتماعى ... الخ . فكيف يمكن أن يتحقق هذا أيا كانت تسميته . يتحقق بأن نرصد كل الإمكانيات الطبيعية والبشرية والعلمية وكل الجهود

لتحقيقها . وهذا غير ممكن ما دام المستعمرون ينهبون من ثرواتنا وإمكانياتنا وجهودنا ما يبنون به حياة الرخاء فى بلادهم سلبا لمصادر بناء الحياة فى بلادنا . فلابد اذن من استرداد مصادر الثروة أرضا وبشراً من أيدى المستعمرين بالتحرر وأسرع الطرق إلى التحرر هو وحدة الثورة . وحدة الثوار وحدة القيادة . وحدة أرض المعركة . فلابد من الوحدة . فإن استخلصنا من المستعمرين ما كانوا ينهبون فان تحقيق الرخاء يقتضى أن تنظم كل تلك الإمكانيات والجهود فى سبيل الغاية المشتركة . وهذا غير ممكن ما دامت امكانيات الوطن العربى ، طبيعة وبشراً ، موزعة دولا . أمة واحدة مفعمة بامكانيات الرخاء تبددها عشرات الحكومات ومئات الوزارات وما لا حصر له من الخطط الاقتصادية المتعارضة المتناقضة المتنافسة التى يعطل بعضها بعضا .

إذن فحل مشكلة الفقر بتحقيق الرخاء الذى يستهوى الكثيرين غير ممكن إلا بالتحرر والتنمية الاقتصادية على أسس علمية ، وكلاهما غير ممكن إلا بالوحدة . وإذا كان ذلك هو الطريق العلمى الحتمى ، فمثاليون — إذن — فى أمتنا أولئك الذين يتجاهلون التجزئة محاولين — لا ندرى كيف — أن يحرروا الأجزاء المحتلة وأن يستردوا الأجزاء المغتصبة بغير الوحدة . ومثاليون أيضاً الذين يتجاهلون الإستعمار والتجزئة محاولين — لا ندرى كيف أيضاً — أن يحققوا الرخاء أو الإشتراكية بأمكانيات أقاليمهم . أنه جهد عقيم ومثالية مضللة . لهذا قلنا وكررنا أن الوعى الصحيح للقومية العربية يحول دون توهم حل المشكلات فى الأجزاء قبل أن تتحقق الوحدة . لأن الوحدة العضوية للأمة تحتم ألا تحل مشكلة الأجزاء إلا فى الكل الشامل . أننا نسأل كل الذين يرفعون القومية العربية شعاراً ، ويتخذون الأمة العربية ستاراً ، ترى لو كان

من الممكن أن يحل كل جزء مشكلاته فيصبح إشتراكيا ديموقراطياً حقاً فى ظل التجزئة فما جدوى الوحدة ؟ ونضيف أن لو كان هذا ممكناً لكان لا بد من مراجعة فكرة القومية العربية والتحقق من وجود الأمة ذاته ، إذ أن وجود أمة واحدة لا يمكن أن يقوم معه تصور إمكان حل الأجزاء مشكلاتها بدون أن تسهم الأمة بمجموع إمكانياتها فى حل تلك المشكلات . وأجدى للوحدويين غير القوميين أن يكشفوا القناع عما يخفونه من غايات إقليمية . فالقومية هى منطلق قومى فى الادراك والرأى والعمل ، والمنطلق القومى لا يعرف من الوحدة إلا رفع الحواجز لتلتحم أجزاء الأمة الواحدة لتحقق المستقبل رخاءاً بدولتها القومية .

ولا يعنى هذا ، أن الحياة ستتوقف فى ظل التجزئة . ولكن يعنى أن المثالية التى تحاول أن تقفز إلى الاشتراكية أو الرخاء متخطية الوحدة ، تعوق التقدم نحو الاشتراكية ذاتها ، وتبقى مشكلات التخلف قائمة بما فى المشكلات من آلام وصراع ، وتبدد طاقات وثروات فيما تبذله من جهود غير علمية ، وتضيع أحقاباً أخرى قبل أن تتعلم من التجربة المرة أن المستقبل لا يقع إلا طبقا لقوانين الحتمية .

٢٣ — ما العمل :

إذا كانت الوحدة السياسية بالنسبة إلى أمتنا حتم لأنها التعبير السياسى عن الوجود القومى السابق عليها لا تتطلب شرطا سوى التحرر من الاستعمار الذى فرض عليها التجزئة . فحيثما يتحقق التحرر من الإستعمار تلغى التجزئة ليس ثمة طريق آخر . مثالية فاشلة — إذن — أن يتقيد الوحدويون

فى نضالهم ضد التجزئة بالنظم والقوانين التى إقامتها التجزئة وقامت عليها وأبقتها تدعيما لوجودها أو أن يأخذوا من التجزئة ذاتها منطلقا قوميا ، فهم إقليميون قوميون — وهو عجب . . أو خيانة . إننا أمة واحدة نشترك فى التاريخ ونشترك فى المصير وأن مشكلاتنا مشتركة وحلها مشترك ، وأن هذا الحكم لا نستطيع الإفلات منه . أن الأمة بالنسبة إلينا ليست مجرد تجارب تغنى خبرتنا بل هى مصدر مشكلاتنا الواحدة . وليست تبادلا للثقافة بل هى ثقافتنا الموحدة . وليست تعاونا لحل المشكلات بل هى الحل لكل المشكلات . إنها وجودنا ذاته . أننا أمة جزأها الاستعمار لم يأخذ رأينا ولم يستفت فيها أحد . فمجرد التحرر تفرض الوحدة نفسها طريقا علميا وحيدا إلى المصير الواحد . لسنا إذن فى حاجة إلى مبرر من القانون الدولى أو القانون المحلى ، كما لسنا فى حاجة إلى أن نستفتى الناس أو أن يرضى الناس عنا لنلغى التجزئة ونحقق الوحدة . فلنا عن كل هذا بديلا فى حتمية الوحدة لامكان الحياة وحق الحياة أكثر مشروعية من كل القوانين والمواثيق والمعاهدات والآراء . إن المبرر الوحيد المشروع لالغاء التجزئة هو ما يلغى منها فعلا .

إن هذا يعنى تماماً أن الوحدة يجب أن تفرض على من لا يقبلونها ، ولكن لا يعنى أن يكون الوحدويون مثاليين . والمثالية التى تفسد الجهد الثورى فى سبيل الوحدة هى التى تتجاهل الظروف المحلية فى الاقاليم والظروف التى خلقتها التجزئة فيما يزيد عن نصف قرن . فقد عرفنا أن الوجود القومى لا يلغى الروابط العائلية والمحلية والإقليمية بل يشملها ويكملها إضافة إلى مقدرتها على التطور ويحددها كما يحدد الكل الأجزاء . وقلنا تطبيقا لهذا أن الدولة القومية لا تلغى

الإدارات المحلية والاقليمية بل تشملها وتكملها إضافة إلى مقدرتها على التقدم . لهذا لا تعنى الوحدة إلغاء الادارات فى الاقاليم ، ولا فرض نظام إدارى واحد فيها . تلك مثالية فاشلة . يستوى فشلا أيضا تجاهل ما صنعته التجزئة فى الاقاليم من نظم وقواعد وعلاقات وتقاليد لأن الماضى لا يمكن إلغاؤه ولايجدى تجاهله ولكن يمكن إيقاف إمتداده فى المستقبل . وقد يقتضى تطهير المستقبل العربى فى ظل الوحدة من آثار التجزئه بعض الوقت الذى يتطلبه العلم لالغاء آثار النظم الادارية والاقتصادية والسياسية التى قامت على أسس التجزئة . وقد تبقى طيلة هذا الوقت على أن تكون غاية بقائها أن تزول لا أن تقف عقبة فى سبيل عودة الحياة المشتركة فى الأمة الواحدة . لهذا لاتعنى الثورة فى علاج مشكلة التجزئة أن تمتد نظم الحياة فى جزء إلى جزء آخر ، كما لاتعنى أن تبقى فى كل جزء نظم الحياة التى قامت على أساس التجزئة وتدعيما لها ، بل تعنى ألا تؤجل الوحدة إلى أن تستقيم الحياة فى الأجزاء على نظام واحد . فإن هذا لن يكون الا بالغاء التجزئة ذاتها ، لنرى بعد هذا — وليس قبل هذا — كيف يكون التقسيم الادارى للأقاليم ، وكيف تتخلص الأجزاء من رواسب التجزئة ، ولنسخر إمكانيات الدولة الواحدة ، لتطور الحياة فى الأجزاء المتخلفة حتى تدرك أقصى ما أدركته الأجزاء المتقدمة . قد لا يرضى هذا الاقليميين فى الأجزاء المتقدمة نسبيا . ولكن النظرة الجزئية خاطئة دائما ، فإن التجزئة عبء معوق حتى لتلك الأجزاء المتقدمة لانها محرومة من امكانيات الظروف الواحدة فى الأمة الواحدة ولأنها وهى تحاول أن تبنى المستقبل فى الجزء تقتطع من قدرتها قدرا لمواجهة المشكلات التى يطرحها الكل : فهى متخلفة بالنسبة إلى الامكانيات التى توفرها الوحدة ، وإن كانت متقدمة بالنسبة إلى الاجزاء الاكثر تخلفا فى ظل التجزئة .

فكيف نلغى التجزئة ؟
ما الطريق الى الوحدة العربية ؟

٢٣ — من الطليعة :

كيف تلغى التجزئة ؟ بالثورة .

وكـيف تتحقق الثورة ؟ بالثوار

وكـيف يكون الثوار قوميين وحدويين ؟ بأن يلغوا التجزئة فى أنفسهم أولا : من المنطلق القومى الى الوحدة القومية ، فى حركة عـربية ثورية واحدة تناضل تحت كل الظروف فى سبيل غاية منتصرة : لأنها غاية حتمية :



مطبعة عبده وأنور أحمد
عبده أحمد
شارع خيرت (درب البندق) القاهرة
تليفون ٢١٢١٨ — ٨٤٤٠٠٨